قراءة سوسيولوجية في ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر

Sociological reading on the phenomenon of child labor in Algeria

د/ نعيم بوعموشة*[1]

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل - الجزائر

naim.socio18@outlook.fr

تاريخ الإرسال: 2021/03/13 تاريخ القبول: 2021/03/20 تاريخ النشر: 2021/05/16

ملخص:

تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر العالمية التي تعاني منها معظم دول العالم خاصة النامية منها، إذ تختلف في حجمها وأسبابها وآثارها من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى، حيث يتوقف انتشار هذه الظاهرة على مجموعة من العوامل المتشابكة والمعقدة والمرتبطة أساسا بالتحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية. فبالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الدولية والتشريعات القانونية الرامية للحد من انتشار هذه الظاهرة والدفاع عن حقوق الطفل، إلا أن الواقع الفعلي يثبت العكس، في ظل صعوبة احتواء هذه الظاهرة التي واكبت وبشكل سريع التحولات المجتمعية. الأمر الذي يستدعي من الفاعلين بدل مزيد من الجهد للتخفيف من حدة هذه الظاهرة التي أصبحت تقف اليوم أمام إحصائيات مخيفة لتفشيها في المجتمع. خاصة وأن عمل الأطفال يعد انتهاكا صارخا وواضحا لأبسط الحقوق الانسانية للطفل في التعلم واللعب وفي الحياة الصحية والاجتماعية المستقرة والكريمة، ويدفع ببراءة الطفولة للاستغلال والبؤس والشقاء، كما يلحق بالطفل أضرارا صحية ونفسية واجتماعية.

الكلمات المفتاحية: طفل؛ عمل؛ عمالة الأطفال.

Abstract:

Child labor is one of the global phenomena experienced by most countries of the world, especially developing ones, as it differs in its size, causes and effects from one country to another and from one region to another, where the spread of this phenomenon depends on a group of interlocking and complex factors that are mainly related to social, political, cultural and economic transformations. Despite the existence of many international agreements and legal legislations aimed at limiting the spread of this phenomenon and defending the rights of the child, the actual reality proves the opposite, in light of the difficulty of containing this phenomenon, which quickly accompanied societal transformations. Which requires the actors instead of more effort to alleviate this phenomenon, which is now standing in front of frightening statistics of its spread in society. Especially that child labor is a clear and flagrant violation of the most basic human rights of the child to learn and play and in a stable and decent healthy and social life, and it pays innocence of childhood for exploitation, misery and misery, and it also inflicts health, psychological and social harm on the child.

Keywords: *child, work, child labor.*

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

تعد ظاهرة عمالة الأطفال إحدى الظواهر الاجتماعية التي باتت تهدد الأمن الاجتماعي، خاصة وأنها باتت تتخذ شكل العالمية لانتشارها في العديد من دول العالم. والتي يرجع انتشارها إلى الكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديموغرافية، إلا أن العامل الاقتصادي يظل هو الأقوى بينها. إذ تدفع ظروف الأسرة الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية وتدني مستوى المعيشة للزج بالطفل أو دفعه لسوق العمل في سن مبكرة من أجل سد متطلبات واحتياجات الأسرة.

والجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من تفشي وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال نتيجة للاختلالات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الديموغرافية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الماضية وما نتج عنها من اتساع دائرة الفقر. حيث أصبح تشغيل الأطفال في مختلف مجالات العمل من المظاهر المألوفة في المحيط العام، إذ انتقل الطفل من البيئة الأسرية إلى البيئة العملية، منتقلا من محيط آمن يكفل له الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والتنشئة السليمة، ويضمن له الأمان العاطفي والحماية والاستقرار، إلى محيط آخر أقل أمنا يتعرض فيه لشتى أنواع المخاطر والضغوط، كأن يتعرض للاهانة والضرب والأذى الجسدي نتيجة الأعمال المرهقة وقد يصاب بعاهات جسدية تجعل منه شخصا منبوذا في محيطه الاجتماعي.

وقد شدت هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة انتباه العديد من الباحثين والمسؤولين والحقوقيين نتيجة الآثار السلبية المترتبة عنها والتي لا ترجع على الطفل نفسه فقط، بل على الأسرة والمجتمع أيضا. والتي قد يصعب مواجهتها أو تتطلب جهودا كبيرة لمواجهتها كانحراف الأحداث، التسرب المدرسي، أطفال بلا مأوى، الأمراض المهنية. وعلى الرغم من أن الكثير من التشريعات والقوانين سواء على المستوى العالمي أو الوطني تمنع تشغيل الأطفال، إلا أن هذا المرض الاجتماعي ما زال يعرف انتشارا رهيبا وواسعا، ويتفاقم يوما بعد يوم في ظل غياب إحصائيات رسمية دقيقة لعمالة الأطفال في الجزائر.

ويبقى الاهتمام بهذه الظاهرة من حيث الدراسات والبحوث العلمية قليلا جدا، رغم تسارع انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر. وعلى هذا الأساس يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة الوقوف عند مختلف الجوانب والأبعاد المتعلقة بالظاهرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية أو ديموغرافية، وتأثيراتها على المجتمع وعلى الطفل نفسه، والتعرف أيضا على آليات التعامل معها والإجراءات اللازمة للتقليل من آثارها السلبية.

2. مفهوم عمالة الأطفال:

يعتبر مفهوم عمالة الأطفال من المفاهيم المستحدثة، حيث اختلفت الآراء في محاولة فهم مسببات الظاهرة وفي وضع تعريف دقيق وشامل لهذا المفهوم. ومن بين المفاهيم التي قدمت لعمالة الأطفال ما يلي:

عرفت عمالة الأطفال بأنها "دخول الأطفال في مجال العمل في سن صغير عن السن المسموح به في العمل قانونا، وفي مهن عديدة قد تكون بها خطورة على حياة وصحة الطفل". (فهمي، 2013، ص220.)

كما تعرف عمالة الأطفال على أنها "العمل الذي يحرم الأطفال من التمتع بطفولتهم أو يحرمهم من قدراتهم الكامنة أو من كرامتهم، وهو العمل المؤدي لنموهم الجسدي والعقلي. ويشير معنى عمالة الأطفال إلى أنواع العمل التي تتصف بالآتي:

- أنها خطيرة ومؤدية للأطفال عقليا وجسديا واجتماعيا وأخلاقيا.
- أنها تتعارض مع حصولهم على تعليم، أو تؤدي إلى انقطاعهم عن التعليم قبل إكماله، أو تضطرهم إلى الجمع بين التعليم والعمل الطويل المضني". (أحمد، 2013، ص13.)

كما تعني عمالة الأطفال "تلك الأعمال المأجورة التي يقوم بها الطفل في سن مبكرة وقبل بلوغه السن القانونية المحددة للعمل، وفي نشاطات غير مهيكلة والتي تلحق أضرارا بالطفل العامل". (غنام، 2010/2019، ص13.)

ويمكن القول أن مفهوم عمالة الأطفال يقصد به "كل طفل يمارس عملا معينا سواء كان لحساب الغير بأجر، أو لحسابه الخاص، أو بدون أجر داخل إطار العائلة، بحيث تكون ممارسة الطفل لذلك العمل قد تمت في فترة زمنية متواصلة لا تقل عن أسبوع، وفي ظروف تتسم بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية:

- العمل ساعات طويلة وبدوام كامل بأجور قليلة جدا.
- العمل في ظروف شاقة وخطرة سواء من الناحية الجسدية أو الذهنية.
- العمل الذي يتعرض خلاله الطفل للمعاملة المهنية والمذلة من قبل صاحب العمل.
- العمل الذي يحول دون حصول الطفل على التعليم المدرسي.
- العمل الذي يقوم به الطفل في سن مبكرة". (زيد، 2002، ص13.)

ويعرف الطفل العامل بأنه "كل طفل يعمل مقابل أجر مادي مهما كان نوعه عيني أو مادي في خدمة صاحب عمل وتحت سلطته وإشرافه ويقل سنه عن 15 سنة". (فهمي، 2013، ص220.)

3. العوامل المؤدية لعمالة الأطفال:

اختلفت آراء الباحثين حول تحديد أسباب عمالة الأطفال، إلا أنهم أكدوا على أن هناك مجموعة عوامل وأسباب ساهمت بشكل أو بآخر في تلك الظاهرة وانخراط الطفل في سوق العمل في سن مبكر. وفي ضوء ما توصلت إليه العديد من الدراسات يمكن إجمال العوامل والأسباب المؤدية لعمالة الأطفال فيما يلي:

1.3. عوامل ديموغرافية: ترتبط ظاهرة عمالة الأطفال ارتباطا وثيقا بالعوامل الديموغرافية السائدة في المجتمع، والتي تتمثل بشكل أساسي في التركيبة العمرية للسكان ونسبة الأطفال في المجتمع ومتوسط حجم الأسرة. "لقد ساعد الانفجار السكاني نتيجة لتزايد معدلات الولادة وانخفاض نسبة الوفيات بالدول النامية، فضلا عن التركيب العمري لسكان هذه الدول والذي من شأنه أن يؤثر في حجم القطاع النشط اقتصاديا من سكانها، هذا بالإضافة إلى الهجرات القسرية، التي تعقب المجاعات والكوارث الطبيعية التي تجتاح مناطق عديدة من العالم وتتسبب في تزايد نسب القوى العاملة من الأطفال بتلك البلدان، وتؤكد العديد من الدراسات أن الهجرة العشوائية للعمالة وما ينجم عنها من نقص يترتب عليه إتاحة فرصة أكبر لعمل الأطفال". (فهمي، 2013، ص223.)

"وفيما يتعلق بكبر حجم الأسرة بصفته احد العوامل الديموغرافية المؤثرة في حدوث الظاهرة فإنه يمكن القول أن كبر حجم الأسرة يترافق مع احتمال توجه أطفالها للعمل، وأيضا الحصول على تحصيل علمي منخفض، حيث أن الأسر ذات الحجم الكبير عادة ما تتعرض إلى ترد في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، نظرا لارتفاع معدل الإعالة الناتج عن الرغبة الكبيرة في الإنجاب بين هذه الأسر" (زيد، 2002، ص66.). وعلى هذا الأساس فإن ارتفاع حجم الأسرة يعني عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الضرورية لأفرادها، بحيث تضطر الأسرة للتضحية في أحيان كثيرة بتعليم أطفالها وإقحامهم في سوق العمل إن اقتضى الأمر ذلك.

2.3. عوامل اقتصادية: تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في حدوث الظاهرة، وتتمثل أهم مؤشرات العوامل الاقتصادية بصورة أساسية في الفقر وانتشار البطالة بين الآباء، وانخفاض دخل الأسرة وكثرة الاحتياجات والمطالب الأسرية مع الارتفاع المتنامي للأسعار، وهو ما يدفع أفراد الأسرة لوقف أطفالهم عن الدراسة وإقحامهم في سوق العمل لدعم الأسرة وزيادة دخلها. "ويعد عامل الفقر أحد الأسباب الرئيسية وراء ظاهرة عمالة الأطفال في الدول النامية وهو القوة المحركة والكامنة وراء معظم حالات عمالة الأطفال بتلك المجتمعات. وقد أكدت العديد من الدراسات أن الفئات الفقيرة بهذه المجتمعات هم الذين يدفعون أبنائهم إلى سوق العمل بدلا من المدرسة وذلك بحثا عن تحقيق دخل أكبر لمواجهة متطلبات العيش، والواقع أن الفقر يعكس الأوضاع الاقتصادية المتدنية للأسرة، والذي يترتب عليه عدم قدرة الأسرة على الوفاء باحتياجات أعضائها أو في أفضل الحالات

توفير احتياجاتها الأساسية –كالغذاء والمأوى والملبس- بالكاد في مقابل حرمانها في كثير من الاحتياجات الأخرى والتي تمثل دورا بارزا في تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي لأفرادها". (فهمي، 2013، ص.ص 224.223)

وقد "أكدت الدراسات العديدة التي تناولت محددات عمل الأطفال على أهمية العامل الاقتصادي حيث يظهر انخفاض مستوى دخل الأسرة كمؤشر مهم وفاعل في عمل الأطفال، فقد أوضحت تلك الدراسات أن أرباب هذه الأسر ينتمون إلى الفئات الدنيا في القوى العاملة، حيث كان معظمهم من العمال اليوميين وعمال الخدمات وصغار المزارعين وتتفاوت دخولهم بحسب ظروف عملهم". (تركية، 2015، ص.ص 363.362)

"وقد يكون لانتشار البطالة في المجتمع علاقة سببية بوجود الظاهرة، وهذه العلاقة تعتمد على نوع البطالة ومسبباتها، حيث تكون هذه العلاقة أكثر وضوحا في حالة أن البطالة السائدة في المجتمع هي بطالة ناتجة عن رفض العمال البالغين لفرص العمل المتوفرة لهم لأسباب تتعلق بمستوى الأجور المدفوعة لهذه الأعمال، أو لأسباب تتعلق بعدم ملائمة هذه الأعمال وتوافقها مع رغبات العمال من الكبار وطموحاتهم، مما يؤدي إلى عزوفهم عن قبول هذه الفرص. وأمام هذه الحالة يجد أصحاب العمل أن بإمكانهم الاستعاضة عن هؤلاء الرافضين، بأيدي عاملة من الأطفال، الذين يرضون بنوعية الأعمال المتوفرة وبمستويات الأجور السائدة في هذه الأعمال وفي هذه الحالة فإن انتشار البطالة نتيجة للأسباب السابق ذكرها هو الذي يؤدي إلى تسهيل تدفق الأطفال إلى سوق العمل". (زيد، 2002، ص64.)

3.3. عوامل تعليمية وتربوية: تهدف السياسات التعليمية لاستيعاب كل الأطفال في مختلف المراحل التعليمية مع إلزامية التعليم الأساسي، إلا أن ضعف التمويل في مقابل التنامي المستمر للسكان أدى إلى عدم تحقيق الأهداف المسطرة، خاصة ما تعرفه المدارس اليوم من اكتظاظ الأقسام بالمتعلمين ونقص التجهيزات ببعض المدارس خاصة الموجودة بالمناطق النائية، وهو ما سمح بارتفاع معدلات التسرب المدرسي. كما أن أغلب الآباء الأميين أو الذين غادروا مقاعد الدراسة في سن مبكرة ينخفض لديهم الدافع لتعليم أبنائهم، ودفعهم للعمل معهم في بعض الأنشطة أو ممارسة أي عمل كان بشكل مستقل.

وعلى هذا الأساس فإن العوامل التعليمية المسببة لعمل الأطفال بصورة أساسية تتمثل في تسرب الأطفال من النظام التعليمي، حيث تتفق معظم الدراسات المتعلقة بعمالة الأطفال على أن أعدادا كبيرة من الأطفال ينخرطون بسوق العمل نتيجة لتسربهم من المدارس بسن مبكرة. وفي إطار ذلك يمكن تحديد مجموعة من العوامل تؤثر على ظاهرة التسرب من التعليم ونوجزها فيما يلي: (فهمي، 2013، ص.ص 227.226)

"- **عوامل داخلية:** وهي عوامل ترجع إلى المناهج وطرق تدريسها، ويشير تقرير التنمية الانسانية والعربية عام 2003 أن مناهج التعليم بشكل عام في البلدان العربية تجسد مفهوم يعتبر عملية التعليم كما لو كانت عملية إنتاج صناعي تلعب فيها المناهج وتفريعاتها ومضامينها المشتقة منها دور القالب المفترض أن تصب فيها عقول النشىء، فضلا عن أن طرق التدريس الجامدة التي لا تعترف بالفروق الفردية بين التلاميذ التي تقوم على الحفظ والتلقين. بالإضافة إلى ضعف الإمكانات اللازم توفيرها للتعليم الابتدائي لضمان تحقيق الأهداف المطلوبة، ارتفاع كثافة الفصول الذي من شأنه إضعاف التحصيل الدراسي للطلاب، وضعف الكفاءة العلمية والتربوية لمعلمي التعليم الأساسي مع وجود عوامل تؤثر بالسلب على قدراتهم منها تردي المرتبات ونقص الإمكانات المتاحة أو سوء المناهج ونوعية التدريب الذي يتلقونه.

- **العوامل الخارجية:** ضعف الإمكانيات الاقتصادية للأسرة والذي يدفعها إلى خروج أبنائها من المدارس وذلك لعدم قدرتها على الوفاء بالمتطلبات المادية للتعليم وتكلفته وانتشار الدروس الخصوصية وارتفاع أسعار الكتب المدرسية ورسوم الامتحانات والملابس المدرسية، ولا يمكن إغفال بعد المدرسة عن مكان الإقامة خاصة في الريف، وهي تمثل مشكلة خاصة للفتيات، وقد يضاعف من هذه المشكلة صعوبة النقل بالمناطق النائية".

4.3. عوامل اجتماعية: لعبت العوامل الاجتماعية التي عاشها وما زال يعيشها المجتمع الجزائري دورا مهما وأساسيا في تشجيع عمالة الأطفال، حيث ساعدت العادات والقيم الاجتماعية السائدة في صياغة نظرة ايجابية من قبل المجتمع الجزائري تجاه عمل الطفل بحجة تعليم الطفل المبادرة والمشاركة في تحمل المسؤولية منذ الصغر، والنظر إليهم بإعجاب كونه يشارك أفراد أسرته في مصاعب الحياة وتحدياتها، وهو ما كون وجهة نظر مماثلة لدى الأطفال العاملين أنفسهم. كما تتعدد العوامل الاجتماعية التي من شأنها دفع الأطفال لسوق العمل ولعل أهمها: (فهمي، 2013، ص.ص 228.227)

"- التصدع العائلي وذلك نتيجة الطلاق. وقد يرجع التصدع العائلي إلى وفاة أحد الوالدين مما يترتب عليه انخفاض وعيهم بأهمية التعليم والتي تدفع الأبناء للنزول للعمل.

- العادات والتقاليد السلبية التي تتفشى بصفة خاصة في المجتمعات الريفية والمناطق العشوائية في المجتمعات الحضرية باعتبارها ألوانا من السلوك تنشأ وتنتشر تلقائيا بين الجماعات المختلفة والتي يتناقلها الأجيال المختلفة فيصبح تقليدا يأخذها الخلف عن السلف دون تفكير أو تأمل والتي من بينها عدم الرغبة في تعليم الإناث مما يظهر أثره في ارتفاع نسب المتسربات من التعليم وارتفاع نسبة الأمية بين تلك الفئة ونزولها للعمل بالمشاغل والمصانع والعمل كخادمات بالمنازل.

- زيادة عدد أفراد الأسرة مما يثقل كاهل الأسرة ومن ثم تشجيع الأطفال على العمل بحثا عن زيادة دخل الأسرة لإشباع حاجات أفرادها الأساسية".

5.3. عوامل قانونية: وهي ترجع إلى غياب التنفيذ الصحيح لقوانين وتشريعات عمالة الأطفال، ونقص الوعي بهذه القوانين، بالإضافة لغياب نظام ضمان اجتماعي فعال وشامل. فرغم الجهود المبذولة والتشريعات والقوانين التي تتصدى لظاهرة عمالة الأطفال إلا أنها بقيت عاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وإن كانت قد لعبت دورا ايجابيا في تخفيض معدلات تشغيل الأطفال في بعض المناطق نوعا ما، إلا أنه لا يزال هناك ملايين الأطفال يمارسون العمل دون بلوغهم السن القانوني لذلك ومعرضون لشتى أنواع الاستغلال وشتى أنواع المخاطر التي تؤثر على صحتهم ونموهم البدني والنفسي والاجتماعي. وتؤكد أغلب الدراسات الخاصة بعمالة الأطفال إلى تفضيل أصحاب الأعمال لتشغيل أو الاستعانة بالأطفال في العمل للأسباب التالية: (فهمي، 2013، ص228.)

"- انخفاض أجور الأطفال في العمل وذلك يرجع لانخفاض المستوى التكنولوجي الذي يسود أغلب الورش الصناعية والمصانع الصغيرة، أو في القطاع الزراعي الذي ينتشر فيه عدد الأطفال العاملين في مواسم جني المحاصيل أو مقاومة الدودة في مزارع القطن.

- احتياج بعض الأعمال البسيطة في المصانع والمحال التجارية إلى جهود الأطفال خاصة للقيام ببعض الأعمال المعاونة التي يرفض الكبار القيام بها".

كما يمكن أن نوجز بعض الأسباب القانونية المؤدية لعمالة الأطفال فيما يلي: (مهملات، 2011، ص.ص 53.52)

"- وجود ثغرات قانونية وضعف المسائلة الجنائية سواء على أصحاب العمل أو أولياء الأمور الذين يدفعون أولادهم للعمل وترك المدرسة.

- غياب الرقابة والمتابعة الفعلية للتشريعات التي تحكم العلاقة بين صاحب العمل والطفل العامل، وعدم متابعة ومراقبة تنفيذ الالتزامات التي فرضها القانون على أصحاب العمل الذين يستخدمون الأطفال (كتوفير الإسعافات، والالتزام بالساعات القانونية لعمل الطفل، وعدم تبليغ صاحب العمل الجهات الإدارية المختصة بأسماء الأطفال الذين يعملون لديه).

- عدم فاعلية القوانين الناظمة لعمل الأطفال يعد من ضمن العوامل التي أدت إلى استشراء هذه الظاهرة السلبية (...) إذ يقوم المسئولون عن متابعة هذا الموضوع بالاكتفاء بالدخول إلى مكتب مدير الورشة أو المعمل، وقبض رشوة دون إلقاء نظرة على واقع العمل الحقيقي ومن يقوم بالعمل وكيف وفي أية ظروف، أو حتى في حال معرفتهم فإنهم يعمدون إلى التغاضي عن ذلك.

- هناك عامل آخر هو طبيعة الاستثمار الزراعي، إذ يقوم بشكل رئيسي على الاستثمارات الزراعية الأسرية، وهذا يعني أنه لا يعترف بالعاملين والعاملات في هذا المجال كعمال إلا إذا قبضوا أجرا، وأفراد الأسرة ومن ضمنهم الأطفال لا يقبضون أجورا على عملهم هذا. (...) وعمالة الأطفال في الاستثمارات الزراعية المنزلية تشكل حجما كبيرا من سوق عمالة الأطفال، وهم يتعرضون في هذا المجال إلى الكثير

من الاضطهاد المزدوج، نظرا لأن صاحب العمل هو ذاته الأب أو الأخ أو العم ...الخ، فالعديد منهم من يظلم الأطفال ويجهدهم بأعمال لا تطيقها أجسامهم ولا يعطيهم أجورهم كاملة، هذا في حال أعطاهم أجر".

4. عمالة الأطفال في الجزائر:

لا يمكن اعتبار ظاهرة عمالة الأطفال ظاهرة وليدة الحاضر في المجتمع الجزائري، بل هي ظاهرة شديدة الارتباط بتاريخ المجتمع وتعود إلى أزمنة غابرة شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم الأخرى التي تعاني من هذه الظاهرة السوسيو اقتصادية. غير أن ما يميز ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر اختلافها من مرحلة زمنية لأخرى ومن منطقة لأخرى، فخلال حقبة الاستعمار الفرنسي للجزائر استفحلت هذه الظاهرة في الوسط الاجتماعي الجزائري بفعل الهوة الطبقية بين أبناء الشعب الجزائري والمستعمر الفرنسي والتي خلفت موجة فقر حادة، دفعت ببعض الأسر الجزائرية لإقحام أبنائها في سوق الشغل مبكرا لمجابهة الفقر وتلبية الاحتياجات الضرورية للأسرة من خلال ممارسة بعض الأنشطة البسيطة اليدوية والحرفية والتي تباينت ما بين سكان المدن والأرياف. ففي المدينة مثلا نجد أن الأطفال يقومون ببيع الصحف والمجلات، بيع السجائر، الخبز التقليدي، مسح وتلميع الأحذية، حمل المشتريات وإيصالها للبيوت. أما في الأرياف فنجد الأطفال يساعدون عائلاتهم في النشاطات الفلاحية والزراعية كحرث وزراعة الأرض، والسقي، جني المحاصيل الزراعية، تربية وعلف المواشي.

رغم هذا وبعد حصول الجزائر على سيادتها واستقلالها بقيت هذه الظاهرة متجذرة في المجتمع الجزائري لكن بأشكال مختلفة وبدرجات متباينة حتى داخل المجتمع المحلي الواحد. وقد تعددت الآراء ووجهات النظر المفسرة للأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر، والتي يبقى العامل الاقتصادي السبب الرئيسي لانتشارها خاصة في الدول النامية التي تعرف انتشارا كبيرا لمظاهر الفقر وضعف القدرة الشرائية والعجز عن توفير الاحتياجات الأساسية. ويقصد بالفقر "عدم كفاية الدخل أو عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للحياة، أو عدم القدرة على العيش حسب القوانين والضوابط المادية الموجودة في مجتمع ما، ولكن الملاحظ هو الميل دوما إلى تفسير الفقر على أساس الدخل وهو مفهوم موجود وراسخ في الأذهان وبقوة" (شرفة، 2003/2002، ص95.). لهذا فإن توفير الأساس المادي والمالي من الأمور الأساسية والحيوية للأسرة، ففشل الأسرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بها نتيجة انعدام الدخل بفعل البطالة أو سوء التصرف في الدخل نتيجة كثرة المتطلبات وزيادة عدد الأولاد والعجز في موازنة الدخل واحتياجات أفراد الأسرة، يدفع ببعض الأسر لإقحام الطفل في سوق الشغل كحل لتغطية جزء من نفقات واحتياجات الأسرة.

كما أن بعض الأعراف الاجتماعية المغلوطة تحبذ عمل الطفل وتحث عليه، حيث نجد أن العديد من الآباء يحثون أبنائهم على العمل بحجة ما يلي: (مهملات، 2011، ص41.)

"- اعتبار المشاركة والانخراط المبكر لأطفالهم في النشاط الاقتصادي طريقة وأسلوب أفضل من الدراسة في المدارس.

- النظر إلى عمل الأبناء بوصفه عالم مليء بالخبرات التي تعمل من أجل تزويد هؤلاء الأبناء ببعض المهارات المفيدة لمستقبلهم كراشدين.

- أن عمل الأبناء عبارة عن أسلوب يمنحهم الإحساس والشعور بالانضباط، أو ينقدهم من الكسل والبطالة والانحرافات التي يدرك الآباء بأنها مرتبطة بهذا الوضع".

فبدل أن يحظى الطفل داخل الأسرة بالرعاية والحماية والاهتمام بنموه النفسي والاجتماعي والجسمي السليم، يتم دفعه للعمل في سن مبكرة والمساهمة في النفقات الأسرية وقد يكون ذلك رغما عنه، وقد يصل الحد لانقطاع الطفل عن المدرسة، وقد يكون المستوى الثقافي والتعليمي للأولياء عاملا أو سببا مباشرا لذلك. حيث تضطر بعض الأسر لتشغيل أبنائها معهم في التجارة أو ممارسة النشاطات الفلاحية والحرفية لتحسين أوضاعها الاجتماعية.

ويمكن تصنيف أنواع الأعمال التي يقوم بها الأطفال إلى نوعين عمالة حضرية وعمالة ريفية. حيث ترتبط العمالة الحضرية بالمدينة وغالبا تكون الأعمال التي يمارسها الطفل هنا شاقة وفي أحيان كثيرة تفوق قدرتهم على التحمل، وتتباين وتتفاوت الأعمال والحرف التي ينشط فيها الأطفال من منطقة لأخرى، ومن موسم لآخر. حيث نجد الأطفال دون سن 16 سنة ذكورا وإناثا يشغلون الأرصفة وحواف الطرق يبيعون مختلف المواد الاستهلاكية كالخبز المنزلي والبيض والمشروبات والألبان والحليب، أو يضعون أكشاك في الساحات العامة لبيع السجائر والولاعات والحلويات وبعض الأغراض البسيطة، أو بيع المأكولات الخفيفة والمشروبات والمياه المعدنية في محطات نقل المسافرين أو في الشواطئ خلال فصل الصيف حيث يلحون على الزبائن شراء سلعهم أو كراء المظلات وحراسة سيارات المصطافين، ومنهم من يعمل لدى باعة الخضر والفواكه، أو امتهان مهنة قابض في حافلات نقل المسافرين لا سيما في الخطوط الداخلية ما بين البلديات، ومنهم من يلجأ للمفارغ العمومية للبحث عن بعض المواد القابلة للاسترجاع كالقارورات البلاستيكية وبعض المعادن لإعادة بيعها، ومنهم من يعمل في ورشات البناء، أو يفرغون حمولات الشاحنات. أما العمالة الريفية فترتبط بالعمل الزراعي، حيث تدفع بعض الأسر أطفالهم في سن مبكرة للعمل بالأرض، فيضطر الطفل لقضاء معظم وقته في أعمال شاقة بالحقل كالحرث والزرع وجني المحاصيل والرعي، أو بيع المحاصيل الزراعية.

هذه عينات لآلاف الأطفال العاملين في أنشطة متنوعة والتي نشاهدها بشكل يومي في الجزائر، فرغم اختلاف النشاط أو العمل يبقى الهدف واحد وهو جمع بعض المال. فأغلب هذه النشاطات وغيرها توفر دراهم معدودة بعد يوم شاق بالنسبة للطفل تحت حرارة الشمس أو في برودة الطقس والمطر، أو وسط النفايات والروائح الكريهة، وتحت طائل الإهانات والشتائم وربما المشاجرات غير

مبالين بهذا الوضع هدفهم الوحيد هو الحصول على المال لتوفير متطلباتهم اليومية وتوفير ثمن الأدوات المدرسية واللباس أو حتى إعالة أسرهم.

لكن رغم الجهود التي تبدلها المفشيات الولائية للعمل في إحصاء الأطفال الشغيلين دون سن 18 سنة، إلا أنه من الصعب جدا الوصول إلى الرقم الحقيقي أو النسبة الحقيقية لعمالة الأطفال في الجزائر، في ظل غياب التصريح، واشتغال أغلب الأطفال في الأسواق الفوضوية وانتشار بعضهم في المفارغ العمومية والشواطئ وأمام المقابر وورش البناء. فأغلب الأطفال العاملين في الجزائر يشتغلون أو يعملون في القطاع غير المهيكل أو غير الرسمي، لأن هذا القطاع غالبا ما يتهرب من القانون ولا يقوم بالتصريح بعدد العمال لديه ولا عن حالتهم، تهربا من الضرائب ومستحقات الضمان الاجتماعي. وهو ما يجعل من الطفل بالنسبة للقطاع غير الرسمي عمالة غير مكلفة وذات طواعية كبيرة ويستهل استغلالها والقيام بالعمل دون ملل وبدون شكوى، كونهم غير واعين بحقوقهم.

5. الآثار الناتجة عن عمالة الأطفال:

يمكن تصنيف آثار عمالة الأطفال سواء ما تعلق منها بالطفل نفسه أو بالمجتمع، وما كان منها مباشرا أو غير مباشر إلى الآثار التالية:

1.5. الآثار الجسدية والصحية: يواجه الطفل العامل مخاطر متعددة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة مشاركته أو قيامه بأنواع معينة من الأعمال، كالأعمال الشاقة والصعبة مع عدم توفر ابسط قواعد الحماية والرعاية الصحية، كل هذا يؤثر سلبا على الطفل وصحة جسده. "هناك الكثير من المخاطر التي يتعرض لها الطفل العامل تتمثل في الضوضاء والحرارة الشديدة الناشئة عن العمل في بعض الأعمال التي تحتاج إلى الآلات وأدوات والتي يؤدي استخدامها إلى رفع درجة حرارة المكان الذي يعمل فيه الطفل بالإضافة إلى المخاطر الصناعية وعدم استخدام وسائل للوقاية من هذه المخاطر، بالإضافة إلى الأتربة والغبار التي تصاحب غازات معينة التي تؤدي إلى أمراض الجهاز التنفسي والتخمر الرئوي والحساسية وغيرها من الأمراض، والأمر بالمثل في المجال الزراعي فبالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية السامة والمبيدات الحشرية هناك مخاطر قد يتعرض لها الأطفال بسبب قلة الخبرة والتدريب وعدم استكمال وسائل الوقاية كما لا يحصل الأطفال أثناء العمل على تغذية مناسبة ويتعرضون لتناول أغذية فاسدة أو ملوثة وهذا ما يؤثر سلبا على حالتهم الصحية ونموهم الصحي السليم، كما أن أغلب الأطفال يتعرضون للمرض أثناء عملهم دون أن يتلقوا أي معالجة أو رعاية" (تركية، 2015، ص368.). بالإضافة لتعامل الطفل مع الآلات والأدوات الحادة التي يستخدمها في العمل دون توفير الوعي اللازم باستخدام الوسائل الوقائية ووسائل السلامة والمحافظة على الصحة المهنية. وكدا مشاركة الطفل في أعمال خاصة بحمل الأثقال التي قد لا تتناسب مع قدراته مثل العمل في المحاجر، ورشات البناء وغيرها. "وقد أوضحت الدراسات أن عمالة الأطفال في سن مبكرة لها أثر

سلبي على النمو الجسمي، فقد تجعل الطفل يصاب ببعض الأمراض أو الإصابات الجسمية المزمنة التي يصعب علاجها مثل: التشوهات العضلية بسبب حمل الطفل للأوزان الثقيلة كتشوهات العمود الفقري والقفص الصدري وغيرها، وهذه المخاطر التي يتعرض لها الأطفال أثناء تواجدهم بالعمل تؤثر على معدل النمو وتوازن الأجهزة المختلفة في الجسم، لأنهم أقل تحملا لمصاعب العمل وهذا لصغر سنهم". (غنام، 2010/2009، ص113.)

2.5. الآثار النفسية: وترتبط الآثار النفسية الناتجة عن عمل الطفل بالعمل وأساليب التعامل مع الطفل العامل، كالسيطرة واستخدام العنف والاهانة في التعامل معه. ومن أمثلة الآثار النفسية التي قد يتعرض لها الطفل العامل ما يلي: (فهمي، 2013، ص.ص 231.230)

"- عدم القدرة على التكيف الذاتي والاجتماعي في مجال العمل ومكوناته، سواء مع الشخصيات، والنظام، والعلاقات، وإجراءات يجب أن يقوم بها.

- عدم تماشي قدرات الطفل مع مكونات العمل وإجراءاته مما يجعله يشعر بالدونية أي أنه أقل من الآخرين، وبالتالي قد لا يستطيع تحقيق ما يصبوا إليه من نجاح واثبات ذاته بقدر المستطاع.

- القلق والخوف من الفشل الذي قد يقع فيه ويتعرض له من مشاركته في العمل، وبالتالي قد يصبح ذلك من سمات شخصيته، ويتحول فيما بعد إلى اضطرابات أو أمراض نفسية تتطلب التدخل المباشر والعلاج المناسب له.

- عدم الإحساس بالاستقلالية، والشخصية المرغوبة في الآخرين، حيث أن كافة الأعمال محددة ومرتبة من قبل الكبار أو المسؤولين عن العمل. وبالتالي لا يستطيع أن يقوم بالعمل دون الالتجاء دائما إلى هؤلاء. وأيضا قد يتقابلون معه بشكل غير مناسب وبالأساليب غير التربوية مما قد يؤثر في شخصيته ومكوناتها النفسية والاجتماعية.

- التعرض للإصابة ببعض الأمراض النفسية كالاكتئاب ونتيجة لما يتعرض له من عقاب أو سخرية، ونبد من المحيطين حوله، ونتيجة مشاعر الاضطهاد التي قد يقابلها الطفل في مجال عمله."

إذ يؤثر عمل الطفل على تطوره العاطفي والمعرفي والسلوكي فيفقد احترامه لذاته ويشعر بالدونية والاختلاف عن الآخرين، ويصاب بالتوتر والقلق وغيرها من الاضطرابات السلوكية والأمراض النفسية."فاستخدام الأطفال في ميدان العمل وخاصة في الورشات البسيطة والمحلات الصغيرة والمطاعم والمقاهي، يجعل كل هؤلاء الناس يستخدمون أبشع الألفاظ في مناداة الأطفال، فيعتقد الطفل أنه فعلا كما يتكلمون عنه الآخرين بأنه (حقير وندل وسافل وغيرها من هذه الألفاظ السوقية)، الأمر الذي يقلل احترامه لذاته كما احترام الآخرين له" (مهملات، 2011، ص69). وهو ما يؤكد على أن عمل الطفل قد يسبب له إحساسا باهتزاز الشخصية، وسوء التكيف والشعور بالدونية، مما قد يؤجج لديه مشاعر الحقد والكراهية أو الانطواء والتمركز على الذات. "وقد أوضح keem سنة 1990 في

دراسته عن الأطفال العاملين في الشوارع أنهم يعانون من مشاكل انفعالية وسلوكية حادة، وتبدوا هذه النسبة صغيرة نوعا ما لأن هؤلاء الأطفال قد لا يظهرون ما لديهم من أعراض تدخل في نطاق الاضطرابات النفسية، فهم يهربون من المشكلات بدلا من مواجهتها". (مرسي، 2001، ص120.)

وقد أوضح نزار أحمد (1424 ه) أن عمالة الأطفال تؤدي إلى العديد من الأمراض النفسية من أبرزها: (عسيري، 2014، ص.ص 120.119)

"- تبليد الإحساس وانعدام العاطفة: يحرم الأطفال الذين يعملون في سن مبكرة من الاستمتاع بفترات طفولتهم وتكون حياتهم جافة، ويعانون كذلك من عدم تقدير النفس واحترامها، وتراودهم هذه الأحاسيس بصورة خاصة عندما يرون أقرانهم الذين أكملوا تعليمهم وهم في مراكز مرموقة ويستمتعون بثمرات تعليمهم. ونتيجة لذلك ترتسب في نفوس هؤلاء الأطفال مشاعر الحقد والحسد وسائر الأمراض الاجتماعية الأخرى وبالتالي ينشأون هم كارهون لهذا المجتمع الذي لم ينصفهم ولم يساعدهم على تطوير أنفسهم.

- عدم الثقة بالآخرين: غالبا ما يتعرض الأطفال أثناء عملهم مبكرا لاعتداءات من أصحاب العمل ومن الزبائن الذين قد يتعاملون معهم بقسوة وعنف مما يؤثر في نفسيات الأطفال ويشعرهم بالاضطهاد وأنهم مستهدفون من قبل الآخرين، مما يجعلهم ينشأون وفي أنفسهم شعورا بالنقص وتتولد لديهم عقدة الدونية.

- عدم التواصل مع المجتمع: نسبة لأن الأطفال العاملين يقضون أغلب أوقاتهم مع أشخاص أكبر منهم سنا، فإنهم يتأثرون بهم وتكون علاقتهم مع من هم في سنهم شبه مقطوعة، لذلك تكون علاقتهم مع المجتمع علاقة مشوهة.

- التخلف الأخلاقي: يتأثر الأطفال العاملين بالمجتمع الذي يعيشون فيه والذي يتكون غالبا من أنصاف متعلمين وجهلة وتقل فيه بنسبة كبيرة القيم والأخلاق فينشأ الأطفال وهم فاقدين لهذه الأخلاق مما ينعكس على سلوكهم ويساعد على تنشئتهم تنشئة عدوانية. حيث أن التأثير النفسي السيئ والشعور بالدونية والاختلاف عن الأطفال الآخرين يدفعهم إلى التحول إلى الشراسة وكره الحياة".

3.5. الآثار الاجتماعية: "إن عمالة الأطفال وزيادة معدلاتها تعبر عن إفراز مرضي للبناء الاجتماعي للمجتمع، لأن خروج الطفل للعمل يعد نتيجة لفشل المجتمع، الذي يترجم إلى فوضى في بنية الأسرة، علاوة على نقص الوعي الثقافي الداعي إلى ضرورة حماية حقوق الطفل والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، الذي يعاني منه المجتمع، إضافة إلى أن انتشار ظاهرة عمالة الأطفال تمثل مظهرا مشوها للعمران والتحضر، وبالتالي إعطاء صورة سيئة عن شكل المدينة وتقاليدها، وعمالة الأطفال في الجزائر زادت حدتها سواء كان ذلك في الوسط الريفي أو المدني". (غنام، 2010/2009، ص116.)

كما يؤدي عمل الأطفال إلى حرمانهم من مواصلة تعليمهم ودراستهم، نظرا لتسربهم من المدرسة في سن مبكرة والتحاقهم بسوق العمل، وبالتالي ينشأ هؤلاء الأطفال وهم قليلو التجربة وذوو مستوى تعليمي متدني مما يؤدي إلى زيادة وتفشي الأمية في المجتمع. "ولعل من أبرز المشكلات التي ربما تترتب على عمالة الأطفال هي شح أو انعدام فرص العمل المتاحة للكبار ممن هم في سن العمل حيث أن أصحاب العمل يفضلون صغار السن من الأطفال للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية مثل انخفاض الأجور، والطاعة العمياء وعدم المطالبة بالحقوق، وغير ذلك من العوامل التي تجعل أصحاب العمل لا يرغبون في تشغيل البالغين ويفضلون عليهم الأطفال من صغار السن. مثل هذه الحقيقة تؤدي إلى ازدياد معدلات البطالة في المجتمع في صفوف البالغين مما يؤدي إلى العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية". (عسيري، 2014، ص118.)

وعلى العموم يمكن أن نحدد أهم جوانب الآثار الاجتماعية على النحو التالي: (فهمي، 2013، ص.ص 232.231)

"- انفصام العلاقات الاجتماعية بين الطفل وأسرته، وبين الطفل وبعض الأصدقاء والأقارب نتيجة مشاركة الطفل في مناخ اجتماعي جديد يتعامل فيه مع العمال، الفنيين، والمسؤولين عن العمل، وهذا يؤدي إلى إتباع أساليب جديدة في حياة الطفل قد تختلف عن الأساليب التي اعتاد عليها في حياته.

- عدم إشباع رغبات وحاجات الطفل الأساسية مثل رغباته في اللعب، وتنمية الهوايات، واكتساب خبرات جديدة، والحصول على معلومات هامة في حياته، وشغل وقت الفراغ بطريقة نافعة ومرغوبة.

- تحمل الطفل المسؤولية الأسرية في بعض الأحيان نتيجة حصوله على الدخل الذي قد تحتاج إليه الأسرة بصفة أساسية، وبالتالي فإن الطفل قد يمارس أدوار قد لا تتماشى مع المرحلة العمرية التي يوجد فيها، وبالتالي فإنه قد يواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية في حياته خاصة عندما لا يوجد الوالدين أو أحدهما في الحياة الأسرية، وبالتالي قد يتحمل الطفل مسؤولية الأسرة خاصة الجوانب الاقتصادية برعاية أو من يعيش معهم.

- الإحساس بسيطرة الآخرين، وأنه غالبا ما يكون تابعا لما يتبع معه من أساليب السيطرة والعنف والإرغام في بعض المواقف المرتبطة بعمله كأحد العاملين الأساسيين في مجال عمله الذي يرتبط به.

- ارتباط الحياة الاجتماعية للطفل العامة بثقافة مختلفة عن ثقافته الأسرية، التي اعتاد عليها أو تختلف عن ثقافته التي اعتاد عليها في حياته. وبالتالي قد يكتسب بعض التقاليد، العرف والعادات السلوكية التي يمكن أن تؤثر في حياته الذاتية والأسرية بل وفي حياته الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش فيه.

- يكتسب الطفل قيم تتعلق بطبيعة العمل، وقد تكون تلك القيم ايجابية أو سلبية، وبالتالي عندما يتمسك بها الطفل ويتعامل بناء عليها فإنها تؤثر في مكونات شخصيته، وتصبح أحد العلامات المميزة لها."

4.5. الآثار الأمنية: تمثل عمالة الأطفال قنبلة موقوتة تهدد الأمن الاجتماعي، وهو ما يجعل من هؤلاء الأطفال لقمة سهلة للانحراف والتحول إلى نشاطات إجرامية، في ظل حالة التنافر بين الطفل ومجتمعه. إذ "تزيد معدلات الجريمة في الدول التي ترتفع فيها معدلات عمالة الأطفال، إذ أن هؤلاء الأطفال عادة ما يكونون بلا وازع ولا رقيب ويختلطون بمن هم أكبر منهم في السن، ونتيجة لذلك يضطر هؤلاء الأطفال للانخراط في شبكات العصابات المنظمة وغالبا ما يعملون في مجالات السرقة والدعارة وتجارة المخدرات" (عسيري، 2014، ص115.). وتؤكد هذه الحقيقة عدة دراسات، حيث تشير نهاية دبدوب (2001) إلى أن من أبرز المخاطر الأمنية التي يتعرض لها الأطفال العاملون كما ذكرها الأطفال أنفسهم ما يلي: (عسيري، 2014، ص116.)

"- اكتساب عادات سيئة مثل التدخين والتعامل مع المسكرات والكحول.

- التعرض لأعمال نصب واحتيال وعدم دفع مستحقاتهم.

- تعلم الغش والتعرض لإغراءات رفاق السوء مما قد يؤدي إلى الانحراف والانزلاق في ارتكاب أعمال غير قانونية كالسرقة وتعاطي المخدرات أو ترويجها.

- التعرض لمخاطر جرائم الخطف.

- التعرض للتحرش الجنسي.

- التعرض لأشكال مختلفة من الاستغلال".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمالة الأطفال يمكن أن تكون ذات تأثير ايجابي على الأطفال، شريطة أن تتم وفق ضوابط صحيحة كأن يكون عمر الطفل أكثر من 15 سنة، وأن يكون العمل مناسبا لقدرات الطفل الذهنية والبدنية ولا يشكل ضررا على سلامته الجسدية والنفسية. وفيما يلي أهم النتائج الايجابية التي يمكن أن يحصل عليها الطفل من جراء عمله: (مهملات، 2011، ص.ص 79.78)

"- عمل الطفل في سن مبكرة يمده بالإحساس بالرجولة المبكرة؛ إذ يشعر الطفل بالثقة لقدره على مساعدة أسرته اقتصاديا والإنفاق على نفسه.

- يزيد من قدرة الطفل على حل كثير من مشاكله، وهذا يساعده على الاعتماد على نفسه أكثر من الاعتماد على الآخرين.

- تشغيل الطفل في سن صغيرة قد يساعد الأسرة على زيادة دخلها، وتحسين مستوى معيشتها (دخلها) وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لها.

- عمل الطفل في سن صغيرة يساعده على تعلم عديد من المهن، أو الحرف في سن مبكرة، مما يزيد من مهارته وقدراته في الكبر.
- عمل الأطفال في سن مبكرة يساعد على سد النقص في بعض الحرف التي تأثرت بالمتغيرات الاقتصادية، وذلك بعد هجرة العديد من التخصصات.
- الحصول على مصدر دخل إضافي، واقتناء ما يرغب فيه الطفل، وتوفير مستلزمات الدراسة".

6. عمالة الأطفال في التشريع الجزائري:

لقد اهتمت الاتفاقيات الدولية بتنظيم عمل الأطفال، وتحديد المراحل العمرية التي يسمح فيها تشغيلهم، كما أكدت تلك الاتفاقيات على ضرورة توفير الرعاية الصحية للأطفال العاملين، وتحديد ساعات العمل التي يجب عدم تجاوزها عند تشغيلهم، كما عملت تلك الاتفاقيات على رفع الحد الأدنى لسن العمل. وتعد الجزائر من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية لهذا كانت ملزمة بتنفيذ اتفاقياتها على ارض الواقع، وذلك من خلال تقديم تقرير سنوي عن ذلك لمنظمة العمل الدولية. وقد صادقت الجزائر على عدة اتفاقيات دولية متعلقة بحماية الطفل، كالاتفاقية رقم 138 لعام 1973 المتعلقة بالحد الأدنى للتشغيل، والذي يجب ألا يقل عن 15 سنة. "ومن الجدير بالذكر أن تحديد الاتفاقية لسن 15 سنة من عمر الطفل كحد أدنى لدخوله سوق العمل، لا يعني ترك عمل الأطفال بعد هذه السن دون رقابة أو إشراف، فهذه السن المبكرة لا تعني بالضرورة قدرة الطفل المطلقة على القيام بكافة الأعمال وتحت أية ظروف، كما أنها لا تعطي الحرية الكاملة لأصحاب العمل في استخدام الأطفال وتشغيلهم في أية ظروف أو أية مجالات يرغب بها صاحب العمل" (زيد، 2002، ص14.). والاتفاقية الدولية رقم 182 المتعلقة بمنع أسوأ أشكال عمل الأطفال، والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. وعملا بنصوص هذه الاتفاقيات قامت الجزائر بتصنيف عمل الأطفال إلى أعمال خفيفة وأخرى خطيرة، كما قامت بتحديد عدد الساعات التي يقضيها الطفل في العمل، ودرجة الأمان ومدى توفر السلامة المهنية والحماية من الأخطار المرافقة للعمل.

لهذا عمدت الجزائر لوضع ترسانة من القوانين والتشريعات لحماية الطفل وخاصة عمالة الأطفال. حيث جاء في القانون 11-90 المؤرخ في 1990/04/21 المواد التالية: (غنام، 2010/2009، ص.ص 122.121)

"- المادة 15: لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل العمل الأدنى للتوظيف عن ست عشر (16) سنة، إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين التي تعد وفقا لتشريع والتنظيم المعمول بهما، ولا يجوز توظيف القاصر إلا بناءا على رخصة من وليه الشرعي، كما أنه لا يجوز استخدام العامل القاصر في الأشغال الخطيرة أو التي تنعدم فيها النظافة أو تضر بصحته أو تضر بأخلاقه.

- المادة 26: إذا تطلب الأمر أن ينقل العمال أشياء عائقة وثقيلة من مكان إلى آخر دون جهاز ميكانيكي، فيجب أن لا تتجاوز الحمولة التي يحملها كل عامل ذكر (50) كغ في المسافات القصيرة، أما العاملات الإناث والعمال القصر فأقصى الحمولة التي يحملونها خمسة وعشرون (25) كغ.

- المادة 28: لا يجوز تشغيل العمال من كلا الجنسين الذين تقل أعمارهم عن تسع عشر (19) سنة في أي عمل ليلي.

- المادة 59: (تحديد ساعات العمل) لا يجوز أن تزيد ساعات العمل اليومي للأحداث الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة عن 6 ساعات، تتخللها فترة أو أكثر للراحة لا تقل مدتها عن ساعة بحيث لا يعمل الطفل أكثر من 4 ساعات متتالية."

هذا وقد تناولت المادة 32 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ما يلي: (زيد، 2002، ص14.)

"- حق الطفل في الحماية من أي استغلال اقتصادي ومن أداء أي عمل يحتمل أن يكون خطيرا أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو يكون ضارا بصحة الطفل أو نموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي.

- يجب على الدول الأعضاء في المنظمة اتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة من خلال قيام هذه الدول بوضع تشريعات خاصة تتعلق بالتالي:

* تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بالعمل.

* وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه.

* فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان تنفيذ هذه المادة".

7. آليات التدخل لمعالجة مشكلة عمالة الأطفال:

يجب أن نتفق هنا على أن القضاء نهائيا على ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر وغيرها من الدول التي تعرف مثل هذه الظاهرة مرتبط بالعديد من المتغيرات المجتمعية، خاصة في ظل قصور الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. لذلك لابد من الاعتراف بأن هذه الظاهرة يمكن أن تستمر لفترة زمنية أطول إلى أن يحدث تغيير شامل ومتكامل في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وحتى السياسية والقانونية بما يؤدي إلى زوال العوامل المسببة لظهور وانتشار عمالة الأطفال. وعلى هذا الأساس فإن التعامل مع هذه الظاهرة يقف عند حدود الاستراتيجيات والآليات التي تعمل على تقليل آثارها السلبية على الفرد والمجتمع في انتظار تجسيد السياسات الفعالة للقضاء على هذه الظاهرة.

لهذا من الضروري التعرف على الجوانب المختلفة لمشكلة عمالة الأطفال، ودراستها دراسة متعمقة حتى تتضح أبعادها وجوانب التدخل فيها. ويمكن إبراز هذه الجوانب في النقاط التالية: (فهمي، 2013، ص-ص 243-245)

"- دراسة الوضع الراهن الخاص بالمشكلة من حيث مجالات العمل ودوافعه وعلاقة الطفل بالأسرة وأسلوب تعامل أصحاب الأعمال.

- التعرف على وجهات نظر الطفل العامل في دوافع عمله والأسباب التي تدفعه للعمل وترك الدراسة.

- التعرف على وجهات نظر أفراد الأسرة في عمل الطفل وحاجة الوالدين.

- دراسة اتجاهات المجتمع نحو عمالة الطفل وبصفة خاصة:

* اتجاهات المؤسسات والمنشآت التجارية والصناعية في تشغيل الأطفال.

* اتجاهات أصحاب العمل في الاستعانة بالطفل العامل في ورش النجارة والكهرباء والخراطة والصناعات الحرفية المختلفة.

* اتجاهات مؤسسات رعاية الطفولة نحو عمالة الأطفال.

* اتجاهات مسؤولي القوى العاملة في الإدارات الحكومية المختلفة نحو تشغيل الأطفال.

* اتجاهات الجمعيات الأهلية في مساعدة الأطفال العاملين.

- تحسين حال الطفل العامل على النحو التالي:

* تحسين حالة الطفل العامل من خلال مجالات العمل عن طريق إبرام عقود مع الأطفال أو ولي الأمر، وخطر تشغيل الأطفال قبل بلوغ سن 14 سنة، وتوفير وسائل السلامة، والصحة المهنية، وحصول الطفل العامل على حقوقه من كافة النواحي.

* تحسين حالة الطفل العامل خارج نطاق العمل من خلال عودته مرة أخرى للمدرسة، أو إلحاقه بمؤسسات الرعاية التي تهتم بالرعاية المتكاملة للطفل.

* تحسين حالة أسرة الطفل العامل عند مواجهة مشكلات عمالة الأطفال من خلال توفير خدمات الرعاية اللازمة للأسرة، توفير المشروعات الصغيرة عن طريق القروض البسيطة ومشروعات الأسر المنتجة، إيجاد العلاقة المناسبة بين الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني التي تستطيع مساعدة الأسر في المواقف الطارئة.

* تحسين ظروف العمل والعوامل المؤثرة فيه من خلال:

+ تحسين مكان العمل، وأن يتم وضع الآلات والأجهزة والأدوات بالطريقة المناسبة التي تسهل تحركات الطفل وعدم تعرضه للإصابات والحوادث.

+ توفير وسائل السلامة والوقاية والمحافظة على الصحة في مكان العمل حتى يستطيع الطفل استخدامها وحمايته من المخاطر المختلفة.

+ وسائل الحماية من مخاطر المواد الكيميائية والمستخدمة في بعض الصناعات.

+ وسائل حماية الوجه عند التعرض للإشعاع أو الانبعاثات الكهربية في بعض الصناعات.

+ وسائل خاصة بالحماية من الأتربة والأبخرة الناتجة من بعض الأعمال والصناعات مثل صناعة الألمنيوم، والتعامل مع المنسوجات والقطنيات، والأعمال الخاصة بالمحاجر والمناجم.
+ وسائل حماية اليدين والأرجل في بعض الأعمال التي يمكن أن تؤثر في أعضاء الجسم ويتطلب ذلك استخدام القفازات، والأحذية الواقية.
+ توفير وسائل الإسعافات الأولية حتى يمكن التدخل مباشرة عند التعرض للإصابة بالحوادث من الأعمال التي يقوم بها الأطفال".

وهنا لابد من الإشارة إلى بعض التوصيات التي قد تساهم في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال، نوجزها في النقاط التالية: (تركية، 2015، ص.ص 378.377)

"- العمل على إجراء دراسات عميقة وموسعة لاستقصاء مكامن الظاهرة.
- وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات توعية بأخطار هذه الظاهرة ليتحاشاها المجتمع.
- تدعيم أجهزة التفتيش على عمل الأطفال وتشديد العقوبات وزيادة الغرامات على المخالفين.
- زيادة الاهتمام بظاهرة التسرب المدرسي ووضع الخطط والبرامج الكفيلة لمعالجتها قدر المستطاع.
- العناية القصوى للمؤسسة الأسرية باعتبارها الهيئة الشرعية الأولى المنوط بها مهمة تنشئة الأطفال وتربيتهم.
- تهيئة مستقرة هادفة غنية بالمثيرات الثقافية مشجعة للطفل على التساؤل والتجريب والتصحيح خالية من أنواع التحيز والتميز والتسلط وبعيدة عن القسوة والعقاب الصارم الذي يؤدي الطفل وأهم ما يتطلبه الوالدين هو مراعاة قدرات الأطفال وإمكاناتهم والمرحلة العمرية التي يمرون بها.
- وضع برامج التدخل وإشباع احتياجات الأطفال.
- حصر الأعداد الحقيقية للأطفال العاملين وتصنيفهم وسن القوانين بحمايتهم.
- متابعة تنفيذ القوانين والبرامج.
- تضافر الجهود بين مختلف الهيئات الرسمية والأهلية للتعامل مع هذه الظاهرة.
- التدخل المكثف للجمعيات الأهلية والدولية ورجال الأعمال في إصلاح الوضع المادي لهؤلاء الأطفال وأسرهم من خلال التبرعات والإعانات المادية والعمل على إيجاد فرص عمل لأحد الأبوين إن تبين أنهم عاطلين عن العمل".

وقد خرجت دراسة (رائد أحمد محمود زيد) بالعديد من التوصيات التي يمكنها أن تشكل قاعدة لما يمكن وضعه من سياسات لمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال، يمكن أن نوجز أهمها فيما يلي: (زيد، 2002، ص-ص 105-107)

"- من المهم أن يقوم صانعو السياسة والجهات المعنية بوضع تعريف واضح لعمالة الأطفال، وذلك بهدف تحديد السياسات وتطوير برامج فعالة للتصدي لظاهرة عمل الأطفال، إذ أن التمييز بين عمالة

الأطفال وتشغيل الأطفال يعتبر مهما لاختيار وتطوير سياسات واستراتيجيات تجمع بين حظر عمالة الأطفال وتنظيم تشغيل الأطفال.

- تتطلب مواجهة الظاهرة تبني استراتيجيات بعيدة، ومتوسطة، وقصيرة المدى بحيث تتضمن الاستراتيجيات بعيدة المدى التركيز على عملية التنمية نفسها، بهدف التخلص من عمالة الأطفال ومعالجة جذورها، وفي المدى المتوسط يجب الاهتمام بالعملية التعليمية لتحسينها وتطويرها، بما يخفض من تسرب الأطفال من المدرسة من أجل البحث عن العمل، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من توسع الظاهرة وانتشارها، وفي المدى القصير يجب التركيز على عملية الرعاية الاجتماعية والانسانية للأطفال العاملين بما يحسن من شروط عملهم ومعيشتهم ويعوضهم جزئيا عن الحرمان من التعليم، بحيث تستهدف هذه الإستراتيجية تنظيم عمالة الأطفال، وإزالة أية آثار جسدية أو نفسية سلبية على صحة الطفل أو نموه الجسدي والاجتماعي والعقلي.

- تعزيز ودعم البرامج الحكومية وغير الحكومية الهادفة إلى تخفيف حدة الفقر، إن احتمال توجه الأطفال للعمل يتضاءل عندما تكون الأسرة قادرة على تغطية احتياجاتها الأساسية وتلبيتها.

- الاهتمام بدعم برامج الإقراض للمشاريع الصغيرة، بهدف إيجاد مشاريع مدرة للدخل للأسر المحتاجة، بما يمكن من استيعاب أفراد الأسرة من غير الأطفال العاطلين عن العمل ضمن هذه المشاريع، مع ضرورة متابعة الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع ذات العلاقة لهذه المشاريع، من خلال الإشراف عليها والمساعدة في تسويق الإنتاج حتى يكتب لها النجاح.

- ضرورة التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية تجنبا لازدواج المعونات والمساعدات المقدمة لبعض الأسر في الوقت الذي لا تصل فيه أية مساعدات لأسر أخرى.

- القيام بتنظيم حملات للتوعية العامة بهدف زيادة وعي صانعي السياسة والمشرعين وأصحاب العمل والآباء والأمهات والمعلمين والأطفال أنفسهم بشأن حقوق الطفل وظاهرة عمالة الأطفال وأثرها السلبي على الأطفال والمجتمع."

8. خاتمة:

تعد ظاهرة عمالة الأطفال من المشاكل المعقدة والمتعددة الأسباب، وواقع اجتماعي قائم حقيقة في المجتمع الجزائري، كنتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والديموغرافية التي تشهدها الجزائر، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في وجود وانتشار هذه الظاهرة.

وفي ظل تفاقم هذا الوضع بات لزاما علينا تجاوز الأقوال إلى الأفعال، وذلك بوضع خطة مدروسة وجادة تشترك فيها كل القوى الفاعلة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو تعليمية وحتى إعلامية، بغية محاولة احتواء الوضع والتحكم في هذه الظاهرة والحد من انتشارها. وعلى هذا الأساس يمكن تقديم جملة من الاقتراحات العملية أو الإجرائية التي من شأنها الحد من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر، والتي نوجزها في النقاط التالية:

- ترقية وتحسين المستوى المعيشي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر من خلال تبني خطط اقتصادية تعمل على القضاء على البطالة، وتقديم إعانات شهرية للعائلات المحتاجة.
- تنمية الوعي الأسري بأهمية الترابط والتماسك الأسري وتوفير الجو الأسري المناسب الذي يكفل للطفل تنشئة اجتماعية سليمة، بالإضافة للاهتمام بتعليم الأبناء وحمايتهم من الانقطاع والتسرب المدرسي.
- تفعيل دور مفتشيات العمل وتطوير أساليبها لتتبع مشكلة عمالة الأطفال والتأكد من تطبيق القوانين الخاصة بمنعها، وحماية الطفل العامل.
- توجيه وتوعية الرأي العام من خلال وسائل الإعلام حول ظاهرة عمالة الأطفال، والأسباب المؤدية إليها والأضرار الناجمة عنها.
- تكثيف الندوات العلمية وإجراء دراسات ميدانية جادة حول ظاهرة عمالة الأطفال، والبحث في سبل القضاء عليها أو التخفيف من انتشارها.

9. قائمة المراجع:

- أحمد، محمد كمال الدين مختار. (2013). *عمالة الأطفال في السودان عواملها والآثار المترتبة عليها*، مجلة دراسات مجتمعية. العدد 10. مركز دراسات المجتمع. السودان. ديسمبر.
- تركية، بهاء الدين خليل. (2015). *علم الاجتماع العائلي*. ط1. عمان: دار المسيرة.
- زيد، رائد أحمد محمود. (2002). *ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية وسياسات مكافحتها*. مذكرة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية (غير منشورة). كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.
- شرفة، سامية. (2003/2002). *مساهمة في دراسة الأسباب النفسية والاجتماعية لظاهرة عمل الأطفال*. مذكرة ماجستير في علم النفس (غير مشورة). كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر.
- عسيري، عبد الرحمن بن محمد. (2014). *تشغيل الأطفال والانحراف*. ط1. عمان: دار الحامد والأكاديميون للنشر والتوزيع.
- غنام، صليحة. (2010/2009). *عمالة الأطفال وعلاقتها بظروف الأسرة دراسة ميدانية بمدينة باتنة*. مذكرة ماجستير في علم الاجتماع العائلي (غير منشورة). كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية. جامعة الحاج لخضر باتنة. الجزائر.
- فهمي، محمد سيد. (2013). *أطفال بين الخطر والإدمان*. ط1. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- مرسي، أبو بكر مرسي محمد. (2001). *ظاهرة أطفال الشوارع*. ط1. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- مهملات، يحي. (2011). *عمالة الأطفال دراسة مقارنة*. مذكرة ماجستير في الحقوق (غير منشورة). كلية الحقوق. جامعة حلب.